PNGO
شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

دراسة:
العلاقة بين النمو السكاني في قطاع غزة والتحديات للقطاعات المختلفة والحلول الممكنة

الباحث: مأمون بسيسو

يعتبر قطاع غزة أحد أكثر أماكن العالم اكتظاظا من حيث الكثافة السكانية والتي تبلغ (5936 نسمة/كم2) وهي 10 أضعاف الكثافة في الضفة الغربية والتي تبلغ 563 نسمة/كم2، مع ملاحظة أن الكثافة السكانية في المناطق المبنية built-up areas تصل إلى 13,789 نسمة/كم2، ويعتبر هذا الرقم ضخم جدا وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني1 (فبراير 2022)، ويشكل اللاجئون ما نسبته 68% من سكان قطاع غزة.

تزداد الأمور تعقيدا بسبب الزيادة السكانية المطردة وذلك في ظل اضمحلال الموارد بشكل متسارع، وعدم السيطرة عليها، إضافة إلى استمرار الحصار والانقسام لأكثر من 15 عاما، ناهيك عن تحكم الاحتلال الإسرائيلي في كافة مناحي الحياة وهذا ما دفع الأمم المتحدة للإعلان عن قطاع غزة أنها منطقة غير قابلة للحياة بحلول العام 2020.

تستعرض هذه الورقة بإيجاز العلاقة بين النمو السكاني في قطاع غزة والتحديات في القطاعات الرئيسية مع مراجعة للمؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والتي تشير بجلاء إلى كارثية الوضع المعيشي في قطاع غزة.

عادة ما يعتبر النمو السكاني إثراءً للثروة البشرية إذا ما ارتبط النمو السكاني بمعدلات تنمية أكبر من النمو السكاني (مثل ألمانيا ما بعد الحرب العالمية وتجربة الصين)، إلا أنه في حالة قطاع غزة فإن النمو السكاني يتزامن مع معدلات تراجع في التنمية وتدمير ممنهج للموارد الطبيعية وحصار خانق واحتلال غاشم وانقسام بغيض يجعل معدلات تراجع التنمية de-development هي السائدة، وفي ظل محدودية الموارد فإن الفجوة تتسع سنويا ما بين احتياجات السكان وما يمكن تلبيته من هذه الاحتياجات التي تزداد ولا تنتهي. هذا الوضع يخلق تحديات جمة أمام القطاعات المختلفة المرتبطة بالسكان من صحة وتعليم وحماية مجتمعية وبنية تحتية ومياه وكهرباء،.... إلخ.

1 ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة فبراير 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

1. المؤشرات الديمغرافية الرئيسية

يظهر الجدول أدناه المؤشرات الديمغرافية الرئيسية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية والوطن حيث يشكل قطاع غزة نحو 40% من إجمالي السكان في فلسطين. من الواضح أن المؤشرات في غزة سوداوية تنذر بكارثة حالية تتعاظم مع مرور الوقت وذلك لعدم كفاية الموارد القليلة لسد حاجات السكان من الخدمات الأساسية.

جدول 1: ملخص المؤشرات الإحصائية في فلسطين حسب المنطقة فبراير 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المؤشر	السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
عدد السكان (مليون)	2022	5,354,656.0	3,188,387.0	2,166,269.0
الكثافة السكانية (فرد/كم2)	2022	889.0	563.0	5,936.0
نسبة الجنس	2022	103.3	103.8	102.7
معدل النمو السكاني	2022	2.4	2.1	2.8
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور)	2022	73.2	73.5	72.5
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث)	2022	75.4	75.7	75.0
متوسط حجم الأسرة	2020	5.1	4.7	5.7
معدل الخصوبة الكلي	2017-2019	3.8	3.8	3.9
معدل وفيات الرضع	2019-2020	12.1	11.7	12.7

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2. النمو السكاني

2.1 ما قبل السلطة الفلسطينية:

خضع قطاع غزة للإدارة المصرية حتى العام 1967 والتي قامت بنشر إحصاءات سنوية سكانية، وما بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 قام الإحصاء الإسرائيلي بنشر بيانات سكانية عن قطاع غزة كما هو موضح في الجدول أدناه[2]:

وحسب الجدول أدناه، فإن عدد السكان ازداد بنسبة 158% خلال 16 سنة زمن الإدارة المصرية وازداد بنفس النسبة تقريبا159 % ولكن خلال 20 سنة في زمن الاحتلال الإسرائيلي حتى الانتفاضة الأولى العام 1987، في حين أن الزيادة في حقبة السلطة كانت أكبر بكثير كما سيتم تفصيله في هذه الدراسة.

2 محمد علي خلوصي، "التنمية الاقتصادية في قطاع غزة 1948 – 1966" (القاهرة، 1967) https://www.pales-tine-studies.org/ar/node/35212 - _ftnref23

جدول 2: عدد سكان قطاع غزة ما بين 1950 - 1987

السنة	جهة الإحصاء	عدد السكان ((نسمة
1950	الإدارة المصرية	288,107
1960	الإدارة المصرية	374,292
1966	الإدارة المصرية	454,960
1967	الإحصاء الإسرائيلي	354,000
1975	الإحصاء الإسرائيلي	425,500
1982	الإحصاء الإسرائيلي	476,600
1987	الإحصاء الإسرائيلي	564,100

2.2 حقبة السلطة الفلسطينية:

يوضح الرسم البياني أدناه نمو السكان في قطاع غزة من العام 1997 وحتى العام 2026. حيث تضاعف عدد السكان مرتين ونصف (0.9 مليون في العام 1997 ليصل إلى 2.2 مليون حاليا) وحسب الإسقاطات السكانية العلمية فإن عدد السكان المقدر في قطاع غزة عام 2030 سيبلغ 2.6 مليون نسمة [3] بزيادة تقارب 3 أضعاف منذ العام 1997. يمثل هذا الانفجار السكاني في ظل محدودية الموارد كارثة كبرى فلن يحصل المواطن على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية مما يعمق الأزمة الإنسانية وحالة الفقر والعوز والانكشاف في ظل غياب لإستراتيجية وطنية جامعة لإنقاذ السكان.

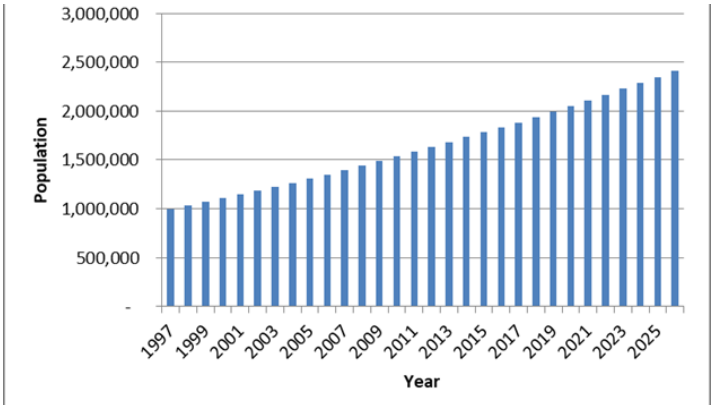

رسم توضيحي 1: النمو السكاني في قطاع غزة (1997 – 2026)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3 التنمية السكانية المستدامة في فلسطين 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما من حيث التوزيع النسبي، فقد تقلصت نسبة سكان مخيمات اللاجئين من31.1 % العام 1997 إلى13.4 % العام 2017 وانخفض سكان المناطق الريفية من5.4 % العام 1997 إلى ما يقارب الصفر حاليا ومقابل ذلك ازداد السكان في المناطق الحضرية من 63.5% العام 1997 إلى 86.6% حاليا وهذا يؤكد تحول السكان إلى المناطق الحضرية وغياب الريف الفلسطيني في قطاع غزة.

من ناحية أخري، فإن المجتمع فتياً إذ تبلغ نسبة الأفراد في الفئة العمرية (14-0 سنة) نحو 41% من سكان قطاع غزة مقابل انخفاض نسبة كبار السن (65 سنة فما فوق) إلى 3% فقط. أما فئة الشباب (18 – 29 سنة) يشكلون 21.8% من سكان قطاع غزة. هذا المجتمع الفتي ينمو بسرعة كبيرة تزداد مع الزواج وتكوين أسر جديدة كل عام حيث أن متوسط عدد عقود الزواج المحررة سنوياً قرابة 21 ألف عقد زواج جديد (القضاء الشرعي 2021). يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات المواليد الخام في قطاع غزة (32.9 لكل 1000 من السكان) وانخفاض الوفيات حيث أن معدل الوفيات الخام بلغ 3.4 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في قطاع غزة مقارنة بـ 3.9 في الضفة الغربية. من ناحية أخري وبسبب العدوان المتكرر فقد ازداد عدد الأسر التي تقودها امرأة إلى 12% من إجمالي عدد الأسر بسبب وفاة/استشهاد الرجل رب الأسرة وقد بلغت نسبة الأرامل 3% والنسبة في ازدياد خصوصا السيدات الأرامل في مقتبل العمر.

3. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية

3.1 الاقتصاد:

حسب الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، تراجع الناتج المحليGDP لقطاع غزة كثيراً في السنوات الماضية ليشكل ما نسبته 18% بعد أن كان يشكل نحو 40% مع إنشاء السلطة الفلسطينية. في العام 2020، بلغت قيمة الناتج المحلي لقطاع غزة 2.5 مليار دولار، في حين بلغت قيمته في الضفة الغربية 11.5 مليار دولار. وبلغ نصيب الفرد في قطاع غزة من الناتج الإجمالي 1,207.6 دولارا أميركيا؛ وفي الضفة بلغ نصيب الفرد 14,197 دولارا4a - https://studies.aljazeera.net/ar/article/4950. أي إن نسبة نصيب الفلسطيني في قطاع غزة من الناتج الإجمالي المحلي تبلغ 28.7% فقط من نصيب مواطنه في الضفة الغربية؛ مع العلم بأن هذه النسبة كانت 90% قبل فرض الحصار على القطاع.

جدول 3: نصيب الفرد من الناتج المحلي 2018-2020

	2018	2019	2020
قطاع غزة	1,458.3	1,422.2	1,207.6
الضفة الغربية	4,854.4	4,822.5	4,197.1
فلسطين	3,417.7	3,378.3	2,922.5

الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة حسب المنطقة (القيمة بالمليار دولار أمريكي)، 2018-2020

Gross Domestic Product (GDP) in Palestine at Constant Prices by Region (Value in USD Billion), 2018-2020

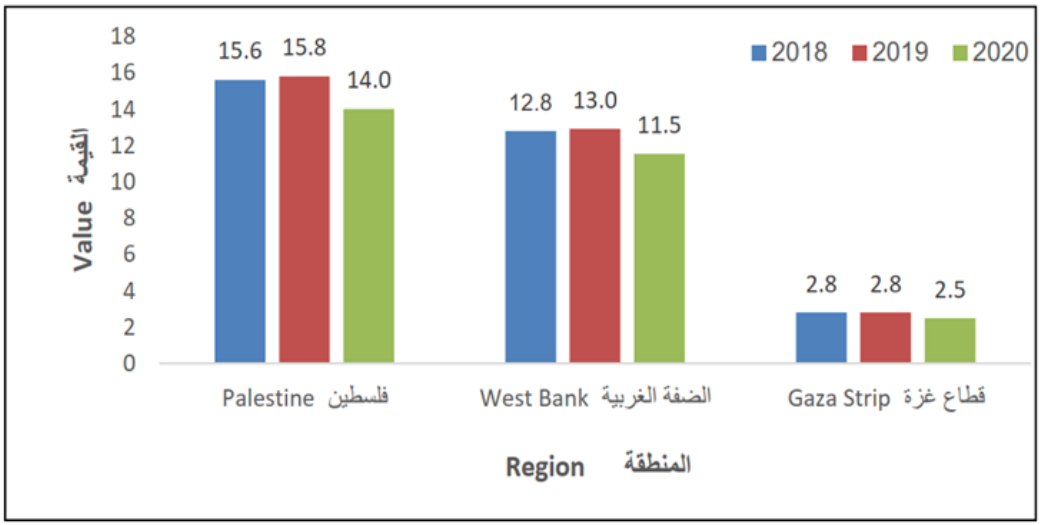

قطاعياً، يعتبر قطاع الخدمات حاليا المساهم الأكبر في الناتج المحلي بنسبة 55.8% يليه القطاع التجاري بنسبة 14.1% والقطاع الزراعي بنسبة 10.2% والقطاع الصناعي بنسبة 7.2%. هذا يعكس تشوه كبير في مركبات الناتج المحلي بسبب الحصار المستمر والذي أدي إلى تراجع نشاطات اقتصادية هامة مثل الصناعة والإنشاءات والزراعة لصالح قطاع الخدمات والتجارة.

Percentage contribution* of economic activities to GDP by region, 2021 at constant prices: base year 2015

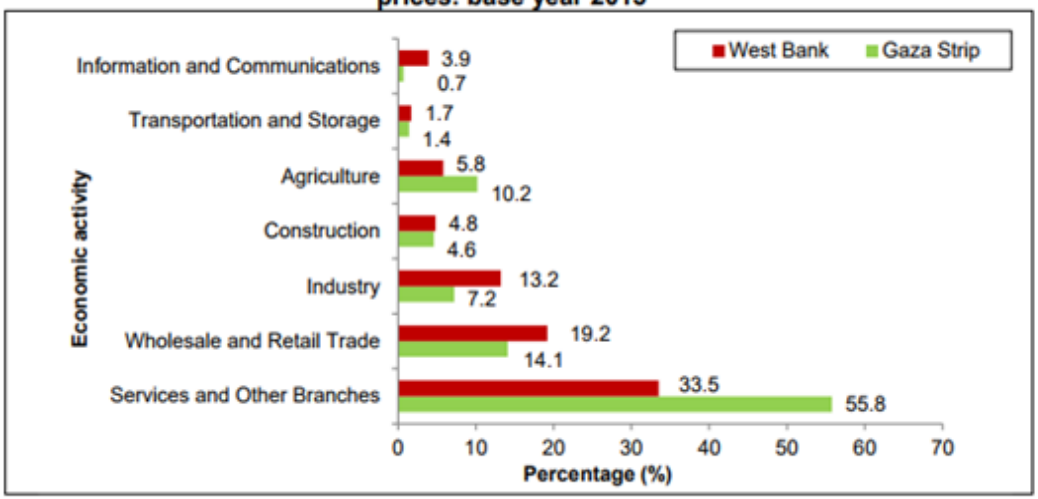

*) The summation of percentages does not equal 100 due to exceptions in adjustment items.

أما بخصوص **قطاع الزراعة**، فعلى الرغم من أهميته الفائقة لارتباطه بالأمن الغذائي وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه في مواجهة الاستيطان، فقد تعرض للإهمال من قبل السلطة الفلسطينية والتي لم توفر له الدعم الكافي إضافة إلى ممارسات الاحتلال، ولذلك تراجعت مساهمة قطاع الزراعة على مستوى فلسطين من 13.3% العام 1994 إلى 6.5% العام 2021. لذلك من المهم التركيز على هذا القطاع وتوفير الدعم اللازم لاستنهاضه من جديد.

يشير **مؤشر دورة الأعمال** [4] التي تصدره سلطة النقد دوريا إلى أن قطاع غزة ما يزال في المنطقة السالبة تحت الصفر منذ أكثر من 5 سنوات وقد وصل إلى أدنى مستوى بعيد العدوان الأخير (سالب 62.5%-) وتحسن حاليا إلى 32.6- % إلا أنه مازال تحت الصفر. أما من حيث الناتج المحلي فقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي ولتصبح مساهمة الضفة الغربية 5 أضعاف مساهمة غزة.

البطالة: بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2021، 47% في قطاع غزة مقارنة بـ 16% في الضفة الغربية[5] ، وهذا تفاوت كبير جدا (3 أضعاف). وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 230 ألف شخص في قطاع غزة. سجلت محافظة دير البلح أعلى معدل بطالة في قطاع غزة حيث بلغ 53% تلاها محافظة خانيونس 51%. من ناحية أخرى، بلغ معدل البطالة للشباب الخريجين 74% في قطاع غزة مقابل 36% في الضفة الغربية.

ظروف المعيشة: جميع مؤشرات ظروف المعيشة في قطاع غزة سوداوية تعكس حالة البؤس والفقر والانكشاف الحاد. الفقر ازداد من 40% (2005) إلى 56% (2020) أما مستوى انعدام الأمن الغذائي وصل إلى64 % في غزة مقابل 9% في الضفة الغربية. من ناحية أخري بلغت نسبة المواطنين المصنفين من ذوي الحاجة الماسة والشديدة إلى 77% في غزة مقابل 23% في الضفة أما المعرضين للمخاطر من النزاع تبلغ نسبتهم 60% في غزة و40% في الضفة. من ناحية أخري فإن 80% من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الخارجية والتي تتقلص تدريجيا لانشغال المانحين بمناطق أخرى أكثر سخونة مثل اليمن وليبيا وسوريا وأخيرا أوكرانيا.

إن كل المؤشرات السالفة تؤكد صوابية إعلان الأمم المتحدة أن غزة غير قابلة للحياة بحلول العام 2020 ومنذ ذلك الحين تسير الأمور نحو الأسوأ والمطلوب وطنيا إنقاذ قطاع غزة من الاستمرار في طريق الفناء عبر إنهاء الانقسام بداية وعودة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الموارد الطبيعية وإنهاء الحصار والاحتلال.

4. قطاع الإسكان [6]:

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية العام 1994 تم بناء نحو 185 ألف وحدة سكنية ساهمت الحكومة الفلسطينية ببناء نحو 10 آلاف وحدة سكنية[7] منها والتي تمثل (5%) فقط من إجمالي الوحدات السكنية والتي تم بناؤها من خلال القطاع الخاص والمواطنين أنفسهم. هناك عجز كبير في الوحدات السكنية المطلوبة لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، خاصة في ظل النمو السكاني الكبير وزيادة نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني. كما أن هناك عدد كبير من الوحدات السكنية المأهولة حاليا في قطاع غزة غير ملائمة للسكن الآدمي وتفتقر إلى الحد الأدنى الملائم للسكن ولا يستطيع أصحابها ترميمها أو إعادة بنائها بأنفسهم نظرا لصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأسر، وقد فاقمت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة من أزمة السكن فمنذ عام 2008 تجاوز عدد الوحدات السكنية المهدمة كليا 17 ألف وحدة سكنية، منها 11 ألف وحدة سكنية هدمت خلال عدوان 2014 فقط، بالإضافة إلى تضرر مئات آلاف الوحدات السكنية بشكل جزئي، هذا بالإضافة إلى بقاء قرابة 1300 وحدة سكنية مهدومة ولم يتم إعادة إعمارها بعد، بالإضافة إلى 1700 وحدة سكنية مهدومة كليا نتجت عن عدوان مايو 2021.

4 سلطة النقد الفلسطينية: مؤشر دورة الأعمال

5 النتائج الاساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2021

6 م. ناجي سرحان، م. جواد الأغا، البيانات مستقاة من وزارة الاسكان في غزة وتكتل المأوى Shelter Cluster

7 اقتصرت تدخلات الجهات الرسمية الحكومية على بناء عدد من الأحياء السكنية مثل مدينة الشيخ زايد السكنية في الشمال وحي الفرا والنمساوي في خان يونس وكان آخرها مدينة حمد السكنية. وكذلك تفعيل نظام جمعيات الإسكان التعاونية وبعض التسهيلات المحدودة لتطبيق نظام الاستثمار العقاري بالإضافة إلى توزيع أراضي في مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود.

4.1 المؤشرات الرئيسية لقطاع الإسكان:

- ما يزيد عن 62% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تحتاج لبناء وحدة سكنية إضافية على الأقل حتى عام 2023
- إجمالي عدد الوحدات السكنية المأهولة في قطاع غزة قدر بـ 334,710 وحدة سكنية
- حوالي 8% من الوحدات السكنية المأهولة في قطاع غزة تحتاج إلى إعادة بناء بصورة ملحة لكي تصبح ملائمة للسكن.
- متوسط عدد عقود الزواج المحررة سنوياً قرابة 21 ألف عقد زواج جديد (القضاء الشرعي 2021).
- الاحتياج السنوي من الوحدات السكنية مقابل الزيادة السكانية الطبيعية لا يقل عن 15 ألف وحدة سكنية.
- قرابة 60 ألف وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وتأهيل كي تصبح لائقة للسكن الآدمي، بالإضافة إلى قرابة 26 ألف وحدة سكنية تحتاج إلى إعادة بناء بالكامل.
- 11.7% من الأسر تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة عالية (أكثر من 3 في الغرفة) ترتفع إلى 15.6% في المخيمات.

4.2 إعادة إعمار الوحدات السكنية المتضررة

ويوضح الجدول التالي إجمالي الأضرار (بالوحدات السكنية) الناتجة عن هذه الاعتداءات من المذكورة أعلاه:

جدول 4: إجمالي الأضرار الناتجة عن الاعتداءات المتكررة (وحدة سكنية) من 2008 - 2021

تصنيف الضرر	عدوان 2008	عدوان 2012	عدوان 2014	2018-2019	عدوان 2021	الإجمالي
الهدم الكلي	5,700	200	11,000	273	1,700	**18,873**
الضرر الجزئي	52,000	8,300	162,500	3,416	59,565	**285,781**
الإجمالي	**57,700**	**8,500**	**173,500**	**3,689**	**61,265**	**304,654**

وقد بذلت وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة بالتعاون مع المانحين الرئيسيين جهودا كبيرة في إعمار الوحدات السكنية وما زال التمويل المتاح غير كاف ويتبقى 1,586 وحدة مدمرة كليا و90,145 وحدة متضررة جزئيا بلا تمويل.

الجدول أدناه يوضح الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية الحالية

جدول 5: الاحتياجات الحالية من الوحدات السكنية

السنة	2022
عدد الوحدات السكنية	334,710
الاحتياج للنمو السكاني الطبيعي	15,000
إعادة بناء وحدات قائمة	26,776.8
ترميم وتأهيل وحدات قائمة	60,000
مجموع الوحدات المطلوبة (احتياج طبيعي)	101,777
الوحدات السكنية المدمرة بحاجة الى تمويل	1,586
الوحدات السكنية المتضررة في العدوان	90,145
المجموع الإجمالي	**193,508**

4.3 التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

هناك زيادة كبيرة مطردة على طلب الوحدات السكنية سواء نتيجة الزيادة الطبيعية أو بسبب تدمير الوحدات السكنية في الحروب إضافة إلى زيادة كبيرة في حالات الفقر والهشاشة المجتمعية وحاجة هذه الفئات الهشة لمأوى لائق. إلا أن سوء الأوضاع الاقتصادية أضعف القوة الشرائية للمواطنين خصوصا أن أسعار مواد البناء قد ارتفعت بشكل كبير بسبب الحصار وعدم توافر المواد الخام مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في قطاع الإسكان بسبب المخاطر المرتفعة: الأمنية والاستثمارية، ويوجد حاليا مئات الوحدات السكنية الفارغة برسم البيع دون مشتري. من الجانب الحكومي هناك شح في التمويل لبناء وحدات سكنية جديدة إذ أن المانحين يفضلون إعمار الوحدات المتضررة بدلا من إنشاء وحدات جديدة، يضاف إلى ذلك تناقص مستمر في مساحات الأراضي الصالحة للبناء والأراضي المخدومة في البنية التحتية في مناطق الجذب السكاني.

5. قطاع التعليم:

5.1 التعليم العام: (الصف الأول حتى الثاني عشر)

منذ قيام السلطة الفلسطينية تضاعف عدد الطلاب مرتين ونصف حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب 236,243 وقتها ويبلغ حاليا 591,599. وحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2020/2021 فإنه يوجد في قطاع غزة 746 مدرسة و591,599 طالبا (منهم 297,577 ذكورا و293,907 إناثا) إضافة إلى 21,233 مدرسا موزعون على النحو التالي:

جدول 6: توزيع المدارس والطلاب والمعلمين حسب جهة الإشراف

جهة الإشراف	عدد المدارس	%	عدد الطلاب	%	عدد المعلمين	%	نسبة الطلاب لكل معلم
الحكومة	422	55.2%	286327	48.4%	11174	55.2%	25.6
UNRWA	278	36.4%	287019	48.5%	8941	36.4%	32.1
القطاع الخاص	64	8.4%	18253	3.1%	1118	8.4%	16.3
المجموع	**746**	**100%**	**591599**		**21233**		

وبسبب نقص عدد المدارس مقارنة بعدد الطلاب المتزايد تلجأ المدارس إلى نظام الفترات الصباحية والمسائية، حيث أن 58% من المدارس الحكومية تعمل في أكثر من فترة في حين أن70 % من مدارس الأونروا تعمل في أكثر من فترة واحدة وجميع المدارس الخاصة تعمل فترة واحدة فقط.

الحاجة ماسة لبناء المزيد من المدارس لاستيعاب الزيادة المطردة في عدد الطلاب نتيجة النمو السكاني إضافة إلى ضرورة تقليص الفترات المسائية وهذا يتطلب توفير قطع مناسبة من الأراضي والذي يشكل معضلة كبيرة إضافة إلى توفير التمويل اللازم للبناء. وحسب إفادة وزارة التربية والتعليم في غزة فإن الزيادة السنوية في بناء المدارس لا تتناسب بل أقل بكثير من زيادة عدد الطلاب سنويا وبهذا تصبح الفجوة متسعة وينشأ عنها تكديس الطلاب في الفصول واللجوء إلى زيادة الفترات الدراسية للمدرسة الواحدة.

حسب تقديرات الأمم المتحدة، فإنه من المتوقع ازدياد الطلبة بشكل كبير، واعتبارا من العام 2030 سيزداد عدد الطلاب في غزة عن عدد الطلاب في الضفة الغربية.

جدول 7: الزيادة المتوقعة في عدد طلاب المدارس

السنة	2030	2040	2050
عدد الطلاب المتوقع	1,208,000	1,655,000	1,743,000

التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

هذا النمو السكاني المطرد في مجتمع فتي، يخلق تحدي كبير في توفير البنية التحتية اللازمة لإتمام العملية التدريسية، فهذا العدد الضخم من الطلاب يستلزم توفير عدد كبير من المدارس والمدرسين (بحلول العام 2030: مطلوب 23,000 مدرس جديد و850 مدرسة جديدة)، أخذين بعين الاعتبار أن المساحة الجغرافية الضيقة ومحدودية الأراضي المتوافرة لتخصيصها للمدارس تخلق تحدٍ كبير لصانعي القرار.

5.2 التعليم العالي:

يوجد في قطاع غزة 26 مؤسسة تعليم عالي تشمل 6 جامعات و2 جامعات تعليم مفتوح و10 كليات جامعية و8 كليات متوسطة. وهذه المؤسسات منها 7 حكومية و12 قطاع خاص و5 عامة و2 أونروا.

بلغ عدد الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2020/2021 في قطاع غزة 77,845 طالباً وطالبة (منهم33,349 ذكرا و44,496 أنثى) واللافت زيادة عدد الطالبات عن الطلاب، في حين بلغ عدد الخريجين 12,469 (منهم5,437 ذكرا و7,032 أنثى)[8] ويفترض أن ينضم هؤلاء إلى سوق العمل والذي يعجز عن استيعابهم بسبب تفشي البطالة.

اللافت للنظر أنه وعلى الرغم من زيادة عدد طلاب الثانوية والذي يستدعي زيادة عدد الطلاب في الجامعات، إلا أن هناك تناقص في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي وذلك بسبب عدم القدرة على تغطية رسوم الدراسة أو القناعة بأن التعليم العالي لن ينتج وظيفة لائقة ذات مصدر دخل وذلك لارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين والذي تصل إلى 74% بين الخريجين في قطاع غزة.

التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

هناك عزوف واضح عن التعليم العالي لعدم توافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل وبالتالي ينضم 74% من الخريجين إلى البطالة. لذلك المطلوب إعادة بناء المنظومة التعليمية في الجامعات لإنتاج خريجين ذوي جودة عالية تتواءم مع سوق العمل المحلي والخارجي. كذلك، مطلوب إغلاق التخصصات الجامعية ذات البطالة المرتفعة وفتح أقسام جديدة يتطلبها سوق العمل، إضافة إلى تحديث المناهج الدراسية والتي تتلاءم مع متطلبات العصر.

5.3 قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني TVET

لقد أولت المؤسسات الدولية والجهات المانحة اهتماما كبيرا بهذا القطاع واستثمرت فيه أموالا كبيرة باعتبار أن هذا القطاع يوفر فرص عمل كثيرة ويسد النقص في المهارات المطلوبة في سوق العمل. أكبر التحديات التي تواجه هذا القطاع تكمن في أن توجهات المواطنين لهذا القطاع سلبية باعتباره القطاع المستوعب للراسبين في المدارس drop-out ولذلك يعزف المواطنين عادة عن إرسال أبنائهم وتوجيههم إلى التدريب المهني إلا أنه في السنوات الأخيرة لاحظنا تحولا كبيرا وإيجابيا حيث دفعت ظروف المعيشة الصعبة أولياء الأمور إلى توجيه أبنائهم إلى مراكز التدريب المهني حتى تؤهلهم للانخراط في سوق العمل وأصبحت مراكز الأونروا على سبيل المثال تتلقى إقبالا كثيرا يزيد عن طاقتها الاستيعابية. على الصعيد المؤسسي كان أهم سمات هذا القطاع أنه قطاع عشوائي تسوده الفوضى والتشرذم chaotic sector وذلك لوجود لاعبين عديدين ينعدم بينهم التنسيق اللازم. وبناء على طلبات ملحة من المؤسسات الدولية لتنظيم هذا القطاع قررت السلطة الفلسطينية تشكيل "الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني" لتصبح الجهة الرسمية المركزية المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع بدلا من تنازع الصلاحيات ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية إضافة إلى مراكز القطاع الخاص والمراكز الأهلية ومراكز الأونروا. وقد صدر بتاريخ 10/2/2021 مرسوم رئاسي[9] بتشكيل الهيئة وباشرت أعمالها في رام الله وجاري نقل الإدارات والمراكز التابعة للوزارات إلى الهيئة الجديدة.

8 وزارة التربية والتعليم والاحصاء الحكومي
9 http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17417

يوضح الجدول أدناه أعداد أهم المؤسسات العاملة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في قطاع غزة للعام الدراسي 2020/2019

جدول 8: المؤسسات العاملة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في قطاع غزة للعام الدراسي 2020/2019

التصنيف	العدد
التعليم التقني Technical education (الجامعات والكليات)	12
التعليم المهني Vocational education (المدارس الثانوية المهنية)	3
التدريب المهني Vocational training	
- مراكز وزارة العمل	5
- مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية	6
-المراكز الغير حكومية (قطاع خاص ومؤسسات أهلية)	29

بلغ عدد الطلاب الملتحقين في برامج التعليم التقني (الجامعات والكليات) 30,949 في حين أن الطلاب الملتحقين في برامج التعليم والتدريب المهني بلغ 3605 وذلك في العام الدراسي 2018/2019.

لقد سبق وأن أجرى الباحث العديد من الدراسات ذات العلاقة بسوق العمل وقطاع TVET وتؤكد جميع الدراسات على أهمية هذا القطاع وصوابية الاستثمار فيه لما يوفر من فرص عمل في مستويات متعددة للمهارات (شبه ماهر، ماهر، مهني، فني، مختص) إضافة إلى مرونة فترة التدريب والتي تشمل تدريب قصير المدى (3 شهور) أو شهادة (6 شهور) أو دبلوم (سنة / سنتين) أو بكالوريوس تقني (4 سنوات). في الوقت الذي يعج سوق العمل بآلاف الخريجين من حملة البكالوريوس فهناك نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمطلوبة حسب الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل.

تحتاج المراكز إلى تطوير في البنية الفيزيائية والذي يشمل أبنية حديثة ملائمة، معدات وأدوات حديثة، ومواد خام كما وتحتاج أيضا تطوير في البيئة التعليمية ويشمل هذا تطوير المناهج وبناء قدرات المعلمين، وكذلك ربط هذه المراكز بسوق العمل حتى يتلقى الطلاب تدريب عملي في داخل مؤسسات سوق العمل ليصقل خبرته. من المهم، تشجيع الخريجين على العمل الحر freelancer لأن الوظائف الدائمة غير متاحة بشكل كاف.

6. قطاع الطاقة الكهربائية:

منذ سنين طويلة وما تزال أزمة الكهرباء في قطاع غزة مستحكمة حيث يحصل المواطن في أحسن الحالات على كهرباء بشكل جزئي ضمن برنامج 8 ساعات وصل و8 ساعات قطع. الجدول أدناه يوضح المتوسط اليومي لساعات الكهرباء المزودة للمواطنين خلال السنوات السابقة.

جدول 9: المتوسط اليومي لعدد ساعات الكهرباء (2017 - 2022)

السنة	متوسط عدد ساعات الكهرباء يومياً
2017	6
2018	7
2019	12
2020	13
2021	13
2022	12

أزمة الكهرباء ليست فنية بل هي سياسية بامتياز، فقد تعززت الأزمة بسبب الانقسام ورغم صرف ملايين الدولارات على شراء السولار إلا أن الأزمة لم تجد طريقها للحل وكان من الممكن إنشاء محطة كهرباء جديدة بدلا من السولار الصناعي القطري الذي تم حرقه خلال عقد من الزمن دون تقديم حل مستدام.

حاليا، يتلقى المواطن الكهرباء من 4 مصادر: 1) الشبكة القطرية الإسرائيلية (120 ميغاوات) 2) محطة توليد كهرباء غزة (40 - 60 ميجاوات) 3) شبكة الكهرباء المصرية (30 ميجاوات) 4) مولدات الشوارع.

إن مجموع الكهرباء الواردة من هذه المصادر أقل بكثير من الاحتياجات اللازمة والتي تقدر بـ 600-400 ميجا وات ويصل العجز إلى نسبة 80% في كثير من الأحيان.

تعمل المؤسسات الدولية حاليا بقيادة الرباعية الدولية والأمم المتحدة UNOPS والاتحاد الأوروبي وقطر على مشروع Gas for Gaza ويشمل تحويل محطة توليد كهرباء غزة من السولار إلى الغاز ورفع كفاءتها إلى 600 ميجاوات مع استمرار الكهرباء الإسرائيلية والمصرية وإضافة مصادر الطاقة الشمسية.

الرسم أدناه يوضح حالة الكهرباء في حال إنشاء المشروع حيث سيستمر العجز حتى العام 2026 ويتحقق الاكتفاء في الأعوام 2027 وحتى 2032 ويعود العجز في الكهرباء ما بعد العام 2033. وهذا يؤكد الحاجة الماسة إلى حل جذري ومستدام بعيدا عن تحكم الاحتلال في إمداد الكهرباء والسولار والغاز وبعيدا عن تسييس أزمة الكهرباء وتأثرها بالانقسام الفلسطيني.

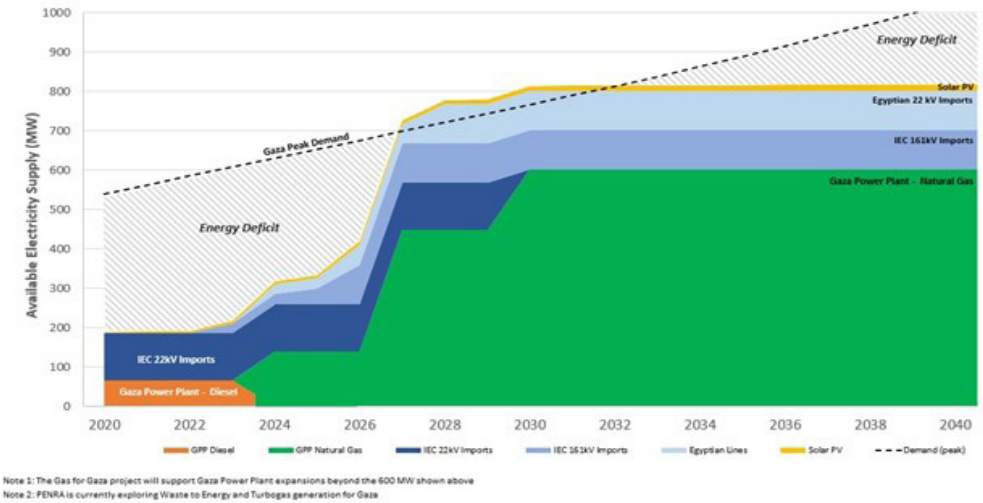

رسم توضيحي 2: مشروع غاز غزة وتزويد قطاع غزة بالكهرباء (2020 – 2040)

التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

النمو السكاني المتزايد، ينشأ عنه زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء وهذا يشمل الوحدات والمدن السكنية الجديدة إضافة إلى محطات الصرف الصحي وتنقية المياه وإنارة الشوارع والمناطق الصناعية. من الواضح أن مصادر الكهرباء الحالية لا تفي بحاجات السكان الحالية والمستقبلية. المطلوب إيجاد حل جذري لأزمة الكهرباء بتحييد الجانب السياسي من الأزمة وإدارتها على أسس مهنية واحترافية فقط، وضمان السيطرة الوطنية على ملف الكهرباء وعدم تحكم الآخرين به للابتزاز السياسي.

7. قطاع تكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) من أحد أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حيث أن أي تطور في هذا القطاع ينعكس إيجابيا على تطوير تكنولوجي لباقي القطاعات، وهناك توجه كبير ومتنامي لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى لحوسبة عملياتها والاستفادة من تطبيقات وحلول تكنولوجيا المعلومات. الحقيقة أن قطاع تكنولوجيا المعلومات هو متعدد التأثير فإن أي تطور تكنولوجي فيه يؤدي إلى خلق وظائف جديدة في القطاعات الأخرى وأي استثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات يخلق فرصة عمل واحدة سيخلق 3 فرص عمل في القطاعات الأخرى (دراسة بورتلاند ترست). نظرا لطبيعة هذا القطاع التكنولوجي فقد كان الأقل تضررا من جائحة الكورونا بل على العكس نما هذا القطاع التكنولوجي وازدهر بسبب لجوء القطاعات الاقتصادية الأخرى للبحث عن حلول تكنولوجية وعلى هذا فقد ازداد الطلب وازدهر على خدمات الإنترنت والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وخدمات الويب وغيرها. في حالة قطاع غزة المحاصرة فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات قطاع عابر للحدود borderless ولذلك استمر رغم الحصار وازداد عدد العاملين فيه عن بعد بشكل كبير وانتشر نظام التعهيد outsourcing ونظام العمل الحر freelancers حيث يقدم هؤلاء خدمات في دول أخرى. وهذا أدى بدوره إلى زيادة الطلب على مساحات العمل الحر working space والتي توفر مكانا للعمل تتوفر فيها الكهرباء بلا انقطاع والإنترنت فائقة السرعة مقابل أجر.

اللافت للنظر أن القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة قد ازدادت من 14.5 مليون دولار في العام 2006 إلى 16.7 مليون دولار حاليا في حين أن باقي القطاعات في انكماش.

بسبب الحصار يعاني هذا القطاع من صعوبة إدخال الأجهزة ومعدات الاتصال والشبكات مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الاتصالات في غزة ما تزال تعمل على تقنية الجيل الثاني (2G) التي عفا عليها الزمن في حين أن الاحتلال قد سمح في الضفة الغربية باستخدام تقنية الجيل الثالث (3G) منذ العام 2018. بتاريخ 31/8/2021 أعلن الاحتلال عن السماح لاستخدام تقنية الجيل الرابع (4G) في الضفة الغربية ولا تزال غزة تعمل على تقنية الجيل الثاني(2G) في حين تعمل الشركات الإسرائيلية على تقنية الجيل الخامس (5G).

التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

النمو السكاني المتزايد، ينشأ عنه زيادة كبيرة في الطلب على شبكات الإنترنت والهاتف الخلوي سواء للاستخدام الشخصي أم للأعمال. شبكة الاتصالات الحالية لا تفي بالحد الأدنى المطلوب ومن المهم بمكان الانتقال إلى تقنية الجيل الخامس مما ينتج عنه قفزة كبيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتمنح فرصا أفضل للعاملين في هذا المجال لتصدير خدماتهم عبر الإنترنت إلى الخارج بنظام التعهيدoutsourcing أو العمل الحر freelancing.

8. قطاع مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية

تشرف وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المانحين الرئيسيين على تنفيذ سلسلة من التدخلات في سياق مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية للفئات الهشة. حسب إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية فإنه خلال العام 2021 بلغ عدد المستفيدين 3,281,515 فردا بمبلغ إجمالي 174,424,752 دولار مع العلم أنه يمكن للفرد / الأسرة الاستفادة من أكثر من تدخل. اللافت للنظر أن هذا التمويل لم يساهم في خفض معدل الفقر والهشاشة المجتمعية والتي تزداد سوءا عاما بعد عام، ومن المهم البحث في حلول مستدامة لانتشال الناس من ضائقة الفقر والعوز والانكشاف. يوضح الرسم أدناه مساهمات الشركاء الرئيسيين فقد أصبحت دولة قطر المشارك الأساسي بتمويل يمثل 45% (المنحة القطرية للأسر المتعففة 8 دفعات، 79 ألف أسرة مستفيدة، 77.6 مليون دولار)، أما برنامج التحويلات النقدية التابع للسلطة الفلسطينية فقد تراجع ليشكل ما نسبته 11% فقط حيث تم تقديم مساعدات نقدية لـ79,269 أسرة وصرف دفعة واحدة فقط العام 2021 ولم يتم صرف أي دفعة خلال هذا العام. هذا البرنامج وتراجعه الحاد يحتاج إلى وقفة ومراجعة للبحث في الأسباب الرئيسية لتعطل البرنامج مما ألحق ضررا كبيرا بالمستفيدين وفي حال استمرار تعطل البرنامج فالحاجة ماسة للبحث عن بديل آخر لتمويل هذا البرنامج. من ناحية أخرى، فإن برنامج الغذاء العالميWFP يمول برنامج القسائم الشرائية الشهرية لعدد 125,680 مستفيدا بمبلغ إجمالي 16.7 مليون دولار.

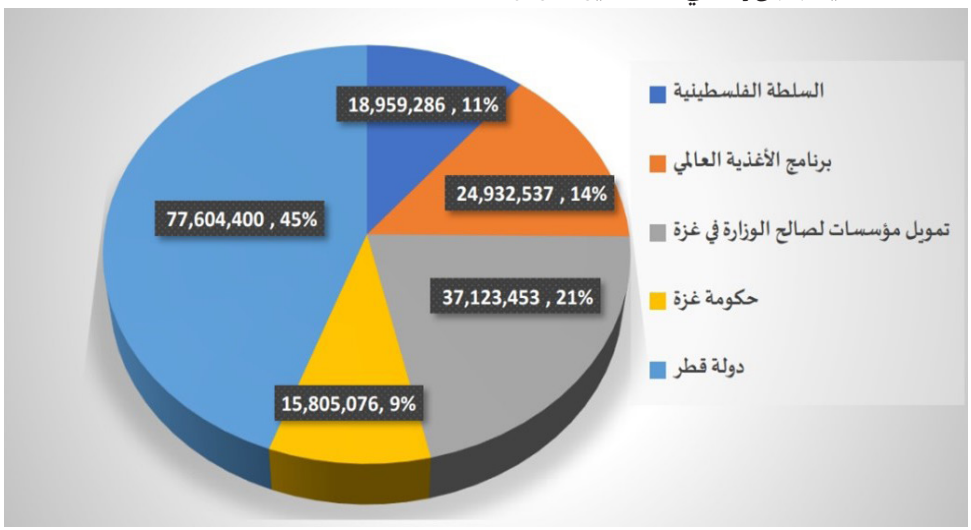

رسم توضيحي 3: مساهمة الشركاء الرئيسيين في برامج مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية، 2021 (دولار أمريكي)

في كل الأحوال، جميع هذه التدخلات غير كافية لسد الاحتياجات الأساسية لمكافحة الفقر وتوفير الحماية المجتمعية والفجوة تتسع عاما بعد عام بسبب تقليص التمويل وازدياد نسب الفقر والهشاشة المجتمعية.

أما فيما يتعلق بالفئات الهشة فإن البرامج المتاحة حاليا لا تسد رمق هذه الفئات وأهمها:

- **ذوي الإعاقة:** يبلغ عدد هؤلاء 53,940 شخصا منهم24,012 إناث بنسبة 44.5%. ما يقارب نصفهم يعاني من إعاقات حركية (28027 شخص) جاءت من أسباب متعددة أحدها مسيرات العودة وهذا يحتاج لمزيد من البحث. يستفيد هؤلاء من وزارة التنمية الاجتماعية (شيك الشؤون) إضافة إلى تأمين صحي حكومي مجاني وتوفير بعض الأدوات المساعدة عند توافرها مثل الكراسي المتحركة إضافة إلى خدمات التدريب.
- **الأيتام:** يبلغ عدد الأيتام في قطاع غزة 18,088 يتيما ضمن الفئة العمرية من الميلاد حتى 17 عام. منهم 9301 ذكور و8787 إناث. يتم تقديم الرعاية لهم من خلال مراكز أهلية سواء بتوفير الإيواء الشامل (معهد الأمل لليتيم) أو مساعدات نقدية شهرية من خلال المؤسسات الخيرية. بسبب العدوان المتكرر هناك زيادة مطردة في أعداد الأيتام يقابل ذلك تقليص التمويل بسبب تحديات جمة تواجهها المؤسسات الخيرية العاملة في قطاع الأيتام والتي تشمل إغلاق الحسابات البنكية ومنع التحويلات المالية.
- **رعاية كبار السن:** يبلغ عدد كبار السن (60 عام فأكثر) 91,510 فردا في قطاع غزة تشكل النساء الأغلبية (47,585 سيدة مقابل43,925 رجل). تم إدراج نصفهم ضمن البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية. هناك بعض المؤسسات الأهلية المهتمة بهذه الفئة وتقوم برعاية المسنين إلا أن هذه المؤسسات تتسم بالضعف نتيجة لشح التمويل ولا تستطيع تقديم الرعاية الشاملة وتكتفي ببعض التدخلات حسب توفر التمويل.
- **النساء المعنفات:** لقد أجرى الباحث العديد من الدراسات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وقد أكدت جميع هذه الدراسات أن العنف ضد المرأة في قطاع غزة في ازدياد وأصبح يشكل ظاهرة مجتمعية مقلقة. في العام 2011 أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية بيت الأمان لرعاية النساء المعنفات وإضافة إلى ذلك تقوم العديد من المؤسسات النسوية والحقوقية بتنفيذ برامج مخصصة لحماية هذه الفئة وحمايتها قانونا وتمكينها اقتصاديا وتوفير كافة أشكال الإرشاد النفسي والصحي. للأسف كل هذه التدخلات لم تنجح في الحد من هذه الظاهرة والتي تعمقت لسوء ظروف المعيشة وعدم قدرة رب الأسرة (الرجل) بالإيفاء بالتزاماته تجاه أسرته.

التحديات الرئيسية المرتبطة بالنمو السكاني:

النمو السكاني المطرد في ظل أوضاع اقتصادية مأساوية، يشكل ضغطاً كبيراً على منظومة الحماية المجتمعية والتي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد أن أصبح نحو 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الخارجية.

يرى الباحث أن التمكين الاقتصادي لعموم السكان خصوصاً الفئات الهشة والمحرومة هو مدخل رئيسي للتخفيف عن المنظومة الوطنية للحماية المجتمعية ونقلهم من دائرة العوز والفقر ونقل المنتفعين من المنظومة الى أصحاب مصدر دخل لأسرهم وللدولة.

9. الخلاصة:

إن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية في قطاع غزة سوداوية وتسير إلى الأسوأ بشكل متسارع. يتحمل الكل الفلسطيني مسؤولية وطنية مقدسة لإنقاذ قطاع غزة من الاستمرار في طريق الفناء عبر إنهاء الانقسام بداية وعودة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الموارد الطبيعية وتنميتها وصولا إلى إنهاء الحصار والاحتلال. على المستوى البعيد، لا غني عن توسيع الحدود الجغرافية لقطاع غزة بالتوسع الجغرافي نحو فلسطين المحتلة أو ردم البحر.

تتحمل مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية وطنية وأخلاقية وعليها الاستمرار في الدفاع عن حقوق الناس وتمكينهم من الحصول على حقوقهم من الخدمات الأساسية وينبغي على طرفي الانقسام تمكين مؤسسات المجتمع المدني للقيام بواجبها الطليعي بدلا من تضييق الفضاء المتاح لها.

10. التوصيات:

تسعي هذه التوصيات إلى حلول مستدامة لأزمات قطاع غزة في المقام الأول وهذا ما يستدعي معالجة جذرية لتغيير المشهد برمته، وحتى تحقيق هذا الطموح يمكن التخفيف من آثار النمو السكاني على القطاعات المتعددة عبر جملة من التوصيات.

10.1 التوصيات على المستوى الاستراتيجي

- توسيع البقعة الجغرافية لقطاع غزة وذلك إما باتجاه البحر وردمه (تجربة هولندا) وهذا يتطلب استثمارات كبيرة، أو التوسع باتجاه فلسطين المحتلة، آخذين بعين الاعتبار أن العودة إلى حدود القطاع حسب اتفاقية الهدنة تضيف 200 كيلومتر مربع إلى قطاع غزة وهذا يعطي مساحة جيدة يمكن استثمارها لاستيعاب متطلبات النمو السكاني. بالطبع، هذا مرتبط بالحل الدائم.
- إنهاء الانقسام بداية وعودة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الموارد الطبيعية وتنميتها وصولا إلى إنهاء الحصار والاحتلال. هذا الأمر لا بديل عنه ويؤسس لتصحيح العديد من الأوضاع الشاذة في قطاع غزة الناشئة بسبب الانقسام الحاد والذي نتج عنه الإضرار بالسكان أكثر مما أضر طرفي الانقسام بأنفسهم.

10.2 التوصيات على مستوى المجتمع المدني:

- ينبغي على طرفي الانقسام تمكين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة من القيام بواجبها الطليعي نحو السكان بدلا من تضييق الفضاء المتاح لها.
- على مؤسسات المجتمع المدني أن تتحمل مسؤولية وطنية وأخلاقية وعليها الاستمرار في الدفاع عن حقوق الناس وتمكينهم من الحصول على حقوقهم من الخدمات الأساسية

10.3 التوصيات على مستوى التخطيط الوطني:

- **تحديث المخطط الهيكلي:** في العام 1979 قام الاحتلال الإسرائيلي بإعداد المخططات الهيكلية لقطاع غزة لتلبي حاجات الاحتلال الأمنية، وبعد قيام السلطة الفلسطينية قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد المخطط الهيكلي لقطاع غزة برؤية وطنية. هذا المخطط لم يتم الالتزام به خصوصا مع انتفاضة الاقصي وما تلاها من أحداث الانقسام ولم يعد ذلك المخطط ملائما بسبب البناء العشوائي وتخصيص الأراضي الحكومية لأهداف بعيدة عن أساسيات المخطط الهيكلي ولذلك فإن الحاجة ماسة لإعداد مخطط هيكلي لقطاع غزة يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية. منذ مطلع العام، بدأت وزارة الحكم المحلي في غزة جهدها لإعداد مخطط هيكلي جديد بمشاركة مجتمعية ومن المتوقع الانتهاء من هذا المخطط بنهاية العام.
- **إعداد الخطة الخمسية لإعمار قطاع غزة:** وهذه الخطة مطلوبة بمشاركة مجتمعية لتقديمها للجهات المانحة بغية تمويلها.

10.4 التوصيات على المستوى القطاعي:

قطاع الإسكان:

- تخصيص أراضي مناسبة لإنشاء مدن وتجمعات سكنية جديدة مع توفير البنية التحتية اللازمة لها.
- إنشاء مشاريع إسكان خاصة بالشباب وهذه الوحدات مخصصة للأزواج الشابة بمساحات صغيرة ومخصصة للإيجار وبهذا يمكن استيعاب عدد أكبر من الوحدات السكنية على مساحات أرضية أقل.
- البحث عن مواد بناء ومنهجيات جديدة في البناء أقل تكلفة من المواد المستخدمة حاليا.
- التوسع الرأسي في المباني السكنية وهذا يستدعي تطوير نظام المباني العالية المستخدم حاليا من قبل البلديات.

قطاع التعليم العام:

- توفير مساحات كافية من الأراضي لبناء المدارس خصوصا في المناطق النائية.
- بناء المدارس حسب الكثافة السكانية للمناطق ولتقليل مسافة الوصول للطالب إلى المدرسة خصوصا في المرحلة الابتدائية.
- مراجعة معايير الجودة المنخفضة التي تعمل عليها الوزارة (مثل الكثافة الصفية) والالتزام بالمعايير الدولية.
- توفير وتأهيل العدد اللازم من المدرسين خصوصا في وجود الآلاف من خريجي كليات التربية ضمن صفوف البطالة.

قطاع التعليم الجامعي:

- إعادة دراسة للتخصصات الأكاديمية الممنوحة حاليا ومدى ملاءمتها لسوق العمل وهذا يستدعي إغلاق التخصصات الجامعية ذات البطالة المرتفعة وفتح أقسام جديدة يتطلبها سوق العمل، إضافة إلى تحديث المناهج الدراسية والتي تتلاءم مع متطلبات العصر.

قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني TVET

- هذا القطاع يستدعي اهتماما أكبر باعتباره أحد روافد الانخراط في سوق العمل وتلبية احتياجات أرباب العمل من عمالة ماهرة
- تطوير البنية الفيزيائية الخاصة بمراكز التدريب المهني وهذا يشمل أبنية حديثة ملائمة، معدات وأدوات حديثة، ومواد خام.
- تطوير البيئة التعليمية ويشمل تطوير المناهج وبناء قدرات المعلمين، وكذلك ربط هذه المراكز بسوق العمل حتى يتلقى الطلاب تدريبا عمليا في داخل مؤسسات سوق العمل لصقل خبراتهم.
- تشجيع الخريجين على العمل الحر freelancer لأن الوظائف الدائمة غير متاحة بشكل كاف.
- توعية الجمهور أن التدريب المهني لا يشكل وصمة عار وأنه ليس مخصصا للطلاب الراسبين.

قطاع الطاقة الكهربائية

- تحييد الجانب السياسي من الأزمة وإدارتها على أسس مهنية واحترافية فقط.
- إيجاد حل جذري مستدام لأزمة الكهرباء، وهذا يشمل اتفاقية الربط السباعي
- ضمان السيطرة الوطنية على ملف الكهرباء وعدم تحكم الاحتلال به للابتزاز السياسي.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

- الانتقال إلى تقنية الجيل الخامس مما ينتج عنه قفزة كبيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتمنح فرصا أفضل للعاملين في هذا المجال.
- بناء قدرات مستمرة للعاملين في هذا المجال لمواكبة التطورات السريعة في العالم.
- ربط العاملين في هذا المجال بالسوق الإقليمي والدولي وتشجيعهم على تصدير خدماتهم عبر الإنترنت إلى الخارج بنظام التعهيد-outsourc ing أو العمل الحر freelancing.

قطاع مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية

- البحث في حلول مستدامة تنقل الفقراء والمعوزين من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاج.
- التمكين الاقتصادي لعموم السكان خصوصاً الفئات الهشة والمحرومة هو مدخل رئيسي للتخفيف عن المنظومة الوطنية للحماية المجتمعية ونقلهم من دائرة العوز والفقر ونقل المنتفعين من المنظومة إلى أصحاب مصدر دخل لأسرهم وللدولة.
- ربط المشاريع الإنسانية والإغاثية بمنهجية تنموية تنقلهم تدريجيا من حالة الإغاثة وإنقاذ الحياة Life Saving إلى تعزيز الصمود ومنها إلى التنمية

قطاع الزراعة

- إعطاء هذا القطاع أولوية كبرى لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي
- مراجعة السياسات الزراعية التي تتبناها الجهات الحكومية والتي فشلت في إدارة هذا الملف الهام
- تشجيع تقنيات الزراعة الحديثة مثل الزراعة الرأسية والمائية إضافة إلى الزراعة العضوية.
- في قطاع الثروة الحيوانية: تحسين السلالات وتقديم خدمات الطب البيطري والذي يفتقد إلى الكادر المهني المطلوب
- إنشاء صندوق لدعم المزارع الفلسطيني وكذلك تفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية لتعويض المزارعين عن الاضرار بسبب العدوان أو بسبب الظروف الجوية.

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع
"تعزيز قدرات المجتمع المدني للاستجابة للاحتياجات الناتجة عن النمو السكاني المتسارع في قطاع غزة"
الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية FES

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية – فلسطين.